

أمر تنفيذي

إعلان حالة الطوارئ في حالات الكوارث في مقاطعات برونكس وكينغز ونيويورك وريتشموند وكوينز بسبب الظروف في مركز جزيرة رايكز الإصلاحية

حيث يواجه مركز جزيرة رايكز الإصلاحية نقصاً حاداً في الموظفين في الأشهر الأخيرة،

وحيث أدت الظروف في المرافق إلى خلق بيئة غير آمنة ومهددة للحياة لكل من النزلاء والموظفين،

وحيث أفاد مراقب فيدرالي تم تعيينه للإشراف على مركز الإصلاح في تقريره الحادي عشر لمرصد نونيز المستقل عن وجود "مستوى متفشي من الفوضى والفوضى" في المرافق في تقريره،

وحيث ازداد عدد الوفيات في صفوف النزلاء في جزيرة رايكز هذا العام،

وحيث أن هناك حاجة لتسهيل استخدام المثل أمام المحكمة افتراضياً لتسريع الإجراءات وإعادة توزيع موظفي السجون من نقل المتهمين وإفrazهم إلى الإشراف على الإسكان والسلامة،

بناء على ما تقدم، أنا كاثي هوشول، حاكمة ولاية نيويورك، وبموجب الصلاحيات الممنوحة لي وفق دستور ولاية نيويورك والقسم 28 من المادة B-2 من القانون التنفيذي، أجد أن الكارثة قد وقعت ومستمرة وإن الحكومات المحلية عاجزة عن مواجهتها بشكل مناسب. لذلك، أعلن بموجب ذلك حالة الطوارئ في حالات الكوارث التي تدخل حيز التنفيذ اعتباراً من 28 سبتمبر 2021 وحتى إشعار آخر في مقاطعات برونكس وكينغز ونيويورك وريتشموند وكوينز،

وأعلن كذلك، بموجب الصلاحيات الممنوحة لي وعملاً بالبند 29 من المادة B-2 من القانون التنفيذي عن تعليق العمل مؤقتاً بأي تشريع أو قانون محلي أو مرسوم أو أمر أو قاعدة أو لائحة أو أي جزء منها أو تعديلها أثناء الإعلان عن حالة الطوارئ في حالات الكوارث على مستوى الولاية، وإذا كان الأمتثال لذلك من شأنه أن يمنع اتخاذ الإجراءات اللازمة للتعامل مع حالة الطوارئ في حالات الكوارث أو يعيقها أو يؤخرها، أو إذا كان ذلك ضرورياً لتقديم المساعدة أو العون في مواجهة هذه الكارثة، فإنني بموجب ذلك أعلق العمل بما يلي حتى 28 أكتوبر 2021:

- المادة 182 من قانون الإجراءات الجنائية بالقدر اللازم للسماح للمحاكم بالاستغناء عن المثل الشخصي لأي طرف أو شاهد وإجراء المحاكمات عن طريق المثل الإلكتروني: (1) باستثناء تقديم أي لائحة اتهام في المحكمة العليا لسبب وجيه بشأن إدانة أو معلومات محكمة عليا أو مكاملة تقويمية أو مؤتمر بالمحكمة أو طلب وحجج؛ (2) وموافقة المدعى عليه على أي دفع أو حكم أو شهادة أمام هيئة المحلفين الكبرى من قبل المدعى عليه؛ (3) وموافقة المدعى عليه والمدعي العام على أي جلسة استماع أو محاكمة دون حضور هيئة المحلفين.

صدر تحت توقيعني وختم الولاية في مدينة ألباني في هذا اليوم الثامن والعشرين من شهر سبتمبر من العام ألفين وواحد وعشرين.

صدر عن الحاكمة

سكرتير الحاكم